الإصلاحات المصرفية الأخيرة في مجموعة مختارة من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

تأثر القطاع المصرفي لدى كل من إندونيسيا وماليزيا وتركيا وكازخستان تأثرا شديدا بالأزمات المالية التي شهدها العقد الفائت. وأظهرت حالةُ عدم الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي كنتيجة لتلك الأزمات أن إيجاد قطاع مصرفي سليم يعد شرطا أساسيا من أجل إرساء نظام مالي مستقر، وعاملا محوريا في تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامين. وقد ركزت الإصلاحات التي أجرتها تلك البلدان منذ وقوع الأزمات على إعادة هيكلة القطاع المصرفي مما أدى إلى حدوث تحسن كبير في أدائه، وانطوت على المزيد من القواعد التحوطية بهدف إيجاد حلول دائمة تحول دون نشوب تلك الأزمات من جديد. وتناقش هذه الورقة الإصلاحات المصرفية الأخيرة في كل بلد من تلك البلدان الأربعة وتقيِّم أداء ذلك القطاع من خلال تحليل عدد من المؤشرات ذات العلاقة.

1. مقدمـــــــــــة

من الصعوبة بمكان أن ينجح أي بلد في تحقيق تنمية اقتصادية بالمستويات المطلوبة في غياب قطاع مصرفي سليم. وقد أدى ضعف هذا القطاع لدى الكثير من البلدان النامية، بما فيها بعض تلـــك الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى نشوء مشاكل خطيرة في الأسواق المالية وفي الاقتـــصاد عموما. وتلعب مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية دورا هاما في وضع المعايير الخاصة بالقطاع المالي، ومنها الممارسات الدولية الموحدة التي تهدف إلى النـــهوض بالقطاع ورفع كفاءته. وقد ركزت الإصلاحات المصرفية التي أجريت أخيرا في العديد من البلدان على كفاءة القطاع المصرفي من خلال اتباع الخطـــوط الإرشـــادية المـــستندة إلى التوصـــيات والسياسات التي تضعها المنظمات الدولية، بما فيها هاتين المذكورتين أعلاه. فقد أصبحت المعايير المالية الدولية أمرا متعارفا عليه في السوق العالمية. وعلى البلدان التي تروم إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة أن تتقيد بتلك المعايير إذا ما أرادت استقطاب رؤوس الأموال والاحتفاظ بها ضمن حدودها.

وفيما يخص البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يلاحظ أن بعض تلك البلدان قد طبـــق بنجاح القواعد والنظم الدولية المرتبطة بالقطاع المصرفي. إلا أنه يوجد المزيد من الجهود التي يتعين على البعض الآخر بذلها لتحقيق درجة مناسبة من التقدم في هذا الاتجاه. وتهدف هذه الورقة إلى تقديم لمحة عامة عن الإصلاحات المصرفية الأخيرة التي أجريت في إندونيسيا وماليزيـــا وتركيـــا

وكازخستان، وتقييم أداء القطاع المصرفي لدى كل منها. وبالفعل، فإن كل بلد من تلك البلدان الأربعة يواجه تحديات خاصة به بالنظر إلى تباين العوامل والأسباب التي يتأثر بها هذا القطاع في تلك البلدان. فبالنسبة لإندونيسيا وماليزيا مثلا، كان للأزمات الآسيوية التي نشبت خلال عامي 1997 و1998 تأثيرات سلبية فادحة ليس بالنسبة لهما فقط ولكن أيضا بالنسبة للمنطقة ككل. وبينما تبنت كازخستان المعايير الدولية بعد استقلالها في عام 1991، إلا أن الأزمات الروسية التي نشبت في عام 1998 أثرت على القطاع المصرفي في المنطقة بأكملها ولا سيما في البلدان المستقلة حديثا في وسط آسيا التي أصبحت عرضة للصدمات الخارجية. وفي تركيا، وقعت عدة أزمات أثرت بدرجة كبيرة على القطاع المصرفي، كان آخرها في عام 2001. إلا أن هذا القطاع شهد مؤخرا تغيرات سريعة نتيجة لبرنامج الإصلاح المصرفي الذي اعتمدته الحكومة في عام 2001.

يناقش القسم الثاني من الورقة التطورات التي أدت إلى ضعف القطاع المصرفي لدى إندونيسيا عقب الأزمة الآسيوية والتقدم المحرز حتى الآن على صعيد إعادة هيكلة هذا القطاع. ويتتبع القسمُ الثالث الخطوات المتخذة ضمن عملية إصلاح القطاع المصرفي في ماليزيا وأحدث التطورات في هذا الشأن. ويناقش القسم الرابع أحدث جهود إعادة هيكلة القطاع المصرفي لدى تركيا ويحلل أداءه على مدار الأعوام الماضية، بينما يستعرض القسم الخامس الإصلاحات التي أجريت في كازخستان والجهود الجارية لإعادة هيكلة قطاعها المصرفي. ويقدم القسم السادس والأخير عددا من الملاحظات الختامية.

2. إندونيسيا

2-1. القطاع المصرفي ورد الفعل المبدئي على الأزمة

شهدت الصناعة المصرفية في إندونيسيا عقب الإصلاحات المصرفية الواسعة التي أجريت في أكتوبر 1988 نموا سريعا سواء من حيث عدد المصارف التجارية التي تأسست أو من حيث إجمالي الأصول (Batunanggar، ص 4). وبذلك، ارتفع عدد المصارف من 111 مصرفا في عام 1989 إلى 240 مصرفا في عام 1994 (الجدول رقم 1). وقد كان القطاع المصرفي لدى إندونيسيا هو الأكثر تضررا بسبب الأزمة المالية التي شهدها عام 1997. ولم تكفِ الإجراءات التي اتخذت قبل العام المذكور لاستعادة الثقة في القطاع الذي تدهور بسبب سوء الإدارة والإفراط في الاقتراض بالعملات الأجنبية وتزايد الديون المتعسرة (بالمصارف الحكومية) خلال التسعينات من القرن الماضي وقبل وقوع الأزمات المالية الآسيوية في عام 1997.

الجدول رقم 1
عدد المصـــــــارف

	1989	1991	1992	1993	1994	1995	1997
المصارف التجارية	111	192	208	234	240	240	222
المصارف الحكومية		7	7	7	7	7	7
مصارف التنمية الإقليمية		27	27	27	27	27	27
المصارف الخاصة		129	144	161	166	165	144
المصارف المشتركة والأجنبية		10	10	10	10	10	44

المصدر: موقع مصرف إندونيسيا على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.bi.go.id.

عقب الأزمة، وتحديدا في نوفمبر 1997، بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج جديد، وبدأ مصرف إندونيسيا في الإنهاء المنتظم لنشاط عدد من المصارف الهامة المتعسرة على أمل أن يبرهن ذلك على الالتزام بالقواعد التحوطية، ويرفع الثقة في النظام المصرفي، وينهي تحول الودائع نحـــو المـــصارف الحكومية والأجنبية. إلا أن تلك الجهود المبدئية للتعامل مع الأزمة المصرفية أدت بدلا من ذلك إلى تفاقمها على اعتبار أن إغلاق تلك المصارف لم يعُد بالنتائج المرجوة.

وحتى ديسمبر 1997، بلغت المبالغ التي خصصها مصرف إندونيسيا لمنع الإعسار نسبة 10.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (Batunanggar، ص 9). واستمر خروج الودائع خلال الشهر المذكور بتمويل من مصرف إندونيسيا أساسا (Scott، 2002، ص 10). ولمواجهة التهديـــد بانهيار قطاعها المصرفي في أوائل 1998، وَقَّعَت إندونيسيا اتفاقيتها الثانية مع صـــندوق النقـــد الدولي بتاريخ 15 يناير 1998. وفي 27 يناير من العام نفسه، أصدرت ضمانا شاملا لمنع المزيد من التدهور والمحافظة على ثقة الرأي العام في النظام المصرفي، وهو ضمان يغطي كافة التزامـــات المصارف التجارية (سواء بالروبيه أو بالعملات الأجنبية) وبما فيها حقوق المودعين والدائنين[1].

وتأسست الوكالة الإندونيسية لإعادة الهيكلة المصرفية في 26 يناير 1998 لتنفيـــذ متطلبـــات الضمان الشامل والاستيلاء على المصـــارف المتعسرة وإعادة تأهيلها وإدارة أصولهـــا غير المنتجة (Siregar R. Y.، ص 10). وكُلفت الوكالة بإعادة هيكلة المصارف التي استولى عليها مصرف إندونيسيا وإنقاذ وإدارة أصولها من خلال وحدة خاصة لإدارة الأصول. وأحيلت معظم التزامات المصارف إلى مصارف حكومية بينما انتقلت أصولها إلى الوكالة المملوكة للدولة والتي استمرت في مزاولة نشاطها لفترة خمس سنوات امتدت حتى فبراير 2004.

[1] بدأ إحلال الضمان الشامل بشبكة للأمان المالي في أبريل 2005.

وقد نجحت الوكالة في المبادرة إلى بيع تلك الأصول. إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة، فإنه بحلول نهاية عام 1998، لم يتحقق سوى القليل من التقدم لتحسين الاقتصاد المتدهور. فقد أدى التخلف واسع النطاق للشركات المقترضة وغياب الثقة عموما في القطاع المصرفي إلى تعسر العديد من المصارف. وأصبح من الواضح أن إغلاق المصارف ليس هو الحل الأمثل كي يستعيد القطاع المصرفي الإندونيسي عافيته.

2-2. إعادة هيكلة قطاعيْ المصارف والشركات خلال فترة ما بعد الأزمة

أعادت الحكومة الإندونيسية رسملة المصارف المتعسرة ودمجت الجزء المتبقي منها أو أنهت نشاطه كجزء من برنامجها لإصلاح القطاع المصرفي (Fane and McLeod، 2001، ص 3 و4). وقبل انطلاق برنامج إعادة الرسملة، وعقب نشوب الأزمات في أواخر عام 1997، رفعت الحكومة الحد الأدنى لكفاية رأس المال من نسبة 8 إلى 9 في المائة (Fane and McLeod، 2001، ص 4). وعلى الرغم من وجود خطة للاستمرار في رفع ذلك المعدل تدريجيا إلى نسبة 12 في المائة على مدار السنوات الأربع التالية، فقد تم بدلا من ذلك خفضه إلى نسبة 4 في المائة في فبراير 1999 وذلك للتقليل من حجم الأسهم الجديدة اللازمة لإعادة رسملة المصارف وعلى اعتبار أنه سيعود للارتفاع فيما بعد. وخلال الفترة المذكورة، قامت الحكومة كذلك بخفض الحد الأدنى لكفاية رأس مال المصارف لتسهيل عملية إعادة هيكلة القطاع.

وأعيدت رسملة المصارف السبعة الحكومية بكاملها وأدمجت أربعة منها لتشكل مصرف مانديري الذي أصبح أكبر مصرف في أندونيسيا إذ بلغ حجم ودائعه نسبة 30 في المائة من إجمالي الودائع ضمن القطاع المصرفي (Fane and McLeod، 2001، ص 4).

وباستخدام اختبار اللياقة الذي يتم بموجبه تصنيف المصارف بحسب معدل كفاية رأسمالها، خططت الحكومة لإعادة رسملة 80 في المائة من الأموال اللازمة للمصارف المتعسرة التي أثبتت قدرة على الاستمرار من خلال مراجعة برامج إعادة التأهيل. ولهذا الغرض، تلقت الوكالة دعم مصرف إندونيسيا في شكل أسهم أو قروض متأخرة الرتبة (Nam، 1999، ص 28). وتضمنت المصارف المخطط لإعادة رسملتها بعض أكبر المصارف الخاصة بما فيها مصارف سليمة نسبيا مثل مصرف إندونيسيا الدولي، ومصرف بالي، ومصرف ليبو.

وتم إنشاء وحدة لإدارة الأصول تابعة للوكالة بهدف تحديد المصارف المتعسرة وإعادة رسملة تلك التي تفتقر إلى رأس المال الكافي وشراء القروض غير العاملة من المصارف الحكومية وكذلك من المصارف المنتهي نشاطها أو المعادة هيكلتها. وخلال عام 2003، باعت الوكالة ما مجموعه

حوالي 22 مليار دولار من تلك القروض (PricewaterhouseCoopers، ص 7) واستعادت 8.3 مليار دولار من إجمالي إسمي بلغ حوالي 29 مليار دولار من القروض الرديئة المحولة إليها، أي ما نسبته حوالي 29 في المائة.

ومن ناحية أخرى، شُكلت مجموعة عمل مبادرة جاكرتا في سبتمبر 1998 كوكالة مموَّلة من الدولة لتسوية الائتمانات التي حصلت عليها الشركات من المصارف الأجنبية. وكما هو الحال بالنسبة للوكالة الإندونيسية لإعادة الهيكلة المصرفية، تمثلت مهمة مجموعة العمل في إعادة هيكلة القطاع المصرفي المتدهور مع تحول الكثير من القروض إلى قروض رديئة بعد الانخفاض الكبير في قيمة الروبيه. في البداية، تقدمت 182 شركة لطلب المساعدة ضمن إطار المبادرة. إلا أنه بحلول نهاية عام 1999، لم يتعد مبلغ اتفاقيات تسوية الديون ضمن إطار المبادرة 1.3 مليار دولار. وعلى الرغم من أن عدد الطلبات لم يشهد تزايدا كبيرا حتى انتهاء نشاط المجموعة في ديسمبر 2003، إلا أنها حققت تقدما هاما خلال فترة عملها. ففي عام 2002، حققت المجموعة هدفها من حيث إعادة هيكلة الديون. وبحلول نهاية العام، بلغ الإجمالي التراكمي للدين المعادة هيكلته بواسطة المجموعة والبالغ مرحلة التوقيع على مذكرة التفاهم 18.9 مليار دولار، وهو مجموع الديون المستحقة على 86 شركة (صندوق النقد الدولي، 2003، ص 9). ونجحت المجموعة في إعادة هيكلة 96 حالة دين بقيمة 20.5 مليار دولار من أصل 102 حالة بقيمة 26.9 مليار دولار، أي حوالي 80 في المائة من القيمة الإجمالية (Wijaksana، 2003، ص 1).

وفي ديسمبر 2003، حصل اتحاد سوراك من الوكالة على نسبة 51 في المائة من أسهم بنك إندونيسيا الدولي (بنك إندونيسيا الدولي، 2003، ص 14). وجرى بيع مصرف ليبو بعد فترة قصيرة من استكمال بيع أغلبية أسهمه في أوائل عام 2004، وهي العملية التي أرجأت في مرحلة سابقة بسبب انخفاض العروض المقدمة. وتم تأسيس شركة بي تي بيروساهان بينغيلولا لإدارة الأصول بهدف بيع الجزء المتبقي من القروض غير العاملة والأسهم.

واليوم تظل المصارف هي المؤسسات المهيمنة على القطاع المصرفي في إندونيسيا حيث تملك معظمُ الشركات مصارفَ خاصة تلعب دورا هاما في نمو وتعافي قطاع الشركات بالبلد. ومن ناحية أخرى، وبهدف تعزيز القطاع المصرفي، اتخذ مصرف إندونيسيا مجموعة من الإجراءات المشجعة على صعيد مراقبة المخاطر والارتقاء بالقواعد المصرفية لتتماشى مع المعايير الدولية واستحداث قواعد جديدة لتصنيف الأصول. ومن المنتظر أن تساعد التغييرات الإدارية الأخيرة التي أجريت على البنوك الحكومية الرئيسية، والتي ظلت تمثل أهم مواضع الضعف في القطاع المصرفي، على تحسين نظم الحوكمة والإدارة السليمة.

2-3. التقدم المحرز والآفاق المستقبلية

لقد كان من بين النتائج التي أدت إليها جهود إعادة هيكلة القطاع المصرفي في إندونيسيا خفض عدد المصارف العاملة ضمن النظام. فقد تراجع هذا العدد من 164 مصرفا في نهاية عام 1999 إلى 133 مصرفا في نهاية عام 2004 (الجدول رقم 2). وقد نتج هذا التراجع عن تعليق نشاط 38 مصرفا خاصا وإغلاق مصرفين مشتركين (مصرف إندونيسيا، 1999، ص 67-68). كما نتج عن اندماج أربعة مصارف حكومية ومصرفين خاصين ومصرفين تجاريين (مصرفين مشتركين سابقا) وتأسيس مصرفين حكوميين جديدين. وفي عام 2000، استمر الانخفاض في عدد المصارف التجارية مع اندماج تسعة مصارف تم الاستيلاء عليها مع مصرف دانامون، وإغلاق ثلاثة مصارف خاصة محلية، واندماج مصرفين مشتركين (مصرف إندونيسيا، 2000، ص 102). وخلال الفترة 2002-2003، تراجع عدد المصارف من 141 إلى 138 مصرفا نتيجة لإغلاق ثلاثة مصارف واندماج مصرفين خاصين وتأسيس مصرف أجنبي واحد. وفي فترة لاحقة، وتحديدا خلال عام 2004، تم إغلاق مصرفين وتصفية مصرف واحد ذاتيا وإدماج ثلاثة مصارف ليصل العدد إلى 133 مصرفا.

الجدول رقم 2
عـــدد المصـــارف
(1998-2004)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المصارف التجارية	208	164	151	145	141	138	133
المصارف الحكومية	7	5	5	5	5	5	5
مصارف التنمية الإقليمية	27	27	26	26	26	26	26
المصارف الخاصة	130	92	81	80	77	72	72
المصارف المشتركة والأجنبية	44	40	39	34	34	31	31

المصدر: موقع مصرف إندونيسيا على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.bi.go.id.

أبدى القطاع المصرفي بوادر تحسن بعد عملية إعادة هيكلة المصارف التي أعقبت نشوب الأزمات. ففي الفترة 1998-1999، تحققت العديد من الإنجازات على صعيد تحسين القروض غير العاملة ورفع معدل كفاية رأس المال وتعزيز الوظيفة التوسطية للمصارف. وخلال الأعوام الأخيرة، تم تحقيق المزيد من التقدم على صعيد القروض غير العاملة حيث انخفضت نسبتها إلى إجمالي القروض من 5.8 في المائة في عام 2000 إلى 2.1 في المائة في عام 2002 قبل أن ترتفع بدرجة طفيفة إلى 2.8 في المائة في عام 2004. كما ارتفعت نسبة احتياطي خسارة القروض إلى الأصول المنتَهكة من 36.1 في المائة في عام 2000 إلى 43.4 في المائة في عام 2000 (الجدول

رقم 3). ومن ناحية أخرى، سجل معدل كفاية رأس المال نسبة موجبة خلال الفترة 1999-2000 ليصل إلى 23.8 في المائة في عام 2004. وشهدت نسبة القروض إلى الودائع ارتفاعا منتظما بلغ 43.2 في المائة في عام 2003 بعد أن انخفضت من 72.4 في المائة في عام 1998 إلى 26.2 في المائة في عام 1999 (الجدول رقم 3). وفي عام 2004، تراجع دور المصارف كوسيط مالي.

الجدول رقم 3
المؤشرات المصرفية الرئيسية
(نسب مئوية)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة القروض إلى الودائع	72.4	26.2	33.2	33.0	38.4	43.2	40.1
معدل كفاية رأس المال	15.7	8.1-	12.5	20.5	23.0	19.3	23.8
إجمالي القروض غير العاملة (كنسبة من إجمالي القروض)	48.6	32.8	18.8	12.1	8.1	8.2	8.2
صافي القروض غير العاملة (كنسبة من إجمالي القروض)	34.7	7.3	5.8	3.6	2.1	3.0	2.8
نسبة احتياطي خسارة القروض إلى الأصول المنتهكة			36.1	35.5	35.9	43.4	42.9

المصدر: موقع مصرف إندونيسيا على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.bi.go.id، وتقرير الاستقرار المالي العالمي.
ملاحظة: يونيو 2004.

ومن ناحية أخرى، لعب تجريد المصارف الحكومية دورا رئيسيا في رفع كفاءة المنشآت الحكومية وتعريضها للمزيد من المنافسة. من هنا، فهو يمثل مكونا أساسيا من مكونات برنامج الخصخصة الحكومي الذي يهدف إلى خفض التركيز في القطاع المالي. وقد استُكملت عملية تجريد نسبة 71 في المائة من أسهم مصرف برماتا عندما تجردت شركة بي تي بيروساهان بينغيلولا من نسبة 20 في المائة من أسهمها في ديسمبر 2004 بعد تسلم عوائد بيع نسبة 51 في المائة من أسهم هذا المصرف من مصرف إندونيسيا (موقع شركة بي تي بيروساهان بينغيلولا على شبكة الإنترنت). وكنتيجة لذلك، أعيدت كافة المصارف التي تم الاستيلاء عليها خلال الأزمة إلى الملكية الخاصة (صندوق النقد الدولي، 2005d، ص 2). كما تجردت الحكومة من جزء من أسهمها المتبقية في مصرفيْ دانامون ونياغا في أواخر عام 2004 مما خفض من حصتها فيهما.

وفي أوائل عام 2004، تم وضع النظام المصرفي الإندونيسي بهدف تعزيز سلامة وقوة الصناعة المصرفية الوطنية. وكجزء من النظام، من المنتظر أن يضع مصرف إندونيسيا برنامجا لزيادة رسملة

المصرف ودعم القطاع. لذلك، فقد تم الاهتمام بدرجة أكبر بضمان أن تؤدي الاندماجات ضمن القطاع إلى قيام مصارف أكثر سلامة وقوة فيما بعد. ومن المنتظر تحقيق المزيد من التقدم مع مواصلة مصرف إندونيسيا تطبيق استراتيجيات في هذا الاتجاه. وستعدُّ عمليةُ الترسيخ المصارف في نهاية المطاف للتصدي للتحديات التي ينطوي عليها القرن الجديد وهو الأمر الذي يتطلب التقيد بالمعايير الدولية كما تضعها أهم المؤسسات المالية الدولية.

3. ماليزيا

3-1. مبادرات الإصلاح المصرفي في أعقاب الأزمة

على الرغم من انخفاض حجم العجز الذي كان يعانيه النظام المصرفي من العملة الأجنبية في عام 1997، فقد دفع التراكم الضخم للائتمانات المحلية المعلقة ضمن النظام وارتباطه الوثيق بقطاع العقارات بالقطاع المالي إلى هاوية الأزمات. كما ازداد حجم القروض غير العاملة بدرجة كبيرة خلال نفس الفترة. وعقب الأزمة، بدأ انطلاق مبادرات الإصلاح في عام 1998 من خلال إنشاء ثلاث مؤسسات هي داناهارتا، ودانامودال، ولجنة إعادة هيكلة ديون الشركات. وبالإضافة إلى تلك البرامج الرامية إلى تصفية الديون الرديئة وإعادة الرسملة، وضع مصرف نيغارا ماليزيا، وهو المصرف المركزي، برنامجا طموحا لتمويل الشركات والمصارف بهدف خفض عدد المصارف ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية. وأدى برنامج دمج المصارف الذي أعلنه المصرف في 29 يوليو 1999 إلى تجميع المؤسسات المالية القائمة ضمن عشر مجموعات مصرفية. وبدأت الجولة الأولى من جولات تجميع المصارف في عام 2000 عندما فرض المصرف عليها شرط رسملة بمقدار 526 مليون دولار.

تأسست مؤسسة داناهارتا في يونيو 1998 لشراء القروض غير العاملة من المؤسسات المصرفية وزيادة قيمتها. وطُلب من المؤسسات المالية التي تسعى إلى الحصول على دعم إعادة الرسملة من داناهارتا أن تبيع قروضها غير العاملة التي تزيد على عشرة في المائة من إجمالي قروضها كشرط مسبق. وبحلول منتصف عام 1999، تملكت داناهارتا نسبة حوالي 40 في المائة من كافة القروض غير العاملة ضمن القطاع المصرفي.

وتعود معظم القروض غير العاملة لشركات تعمل في قطاعات التشييد وتطوير العقارات وتمويل الأسهم بحيث بلغت حصة قطاع العقارات نسبة 29.9 في المائة، وشراء الأسهم نسبة 16.9 في المائة، وخدمات التمويل والتأمين والأعمال نسبة 15 في المائة، والصناعات التحويلية نسبة 13.1 في المائة (Aslam, 2004, p. 88). وكانت نسبة حوالي 67.1 في المائة من تلك القروض في شكل

قروض معادة هيكلتها، منها نسبة 21.2 في المائة تزيد مدة استحقاقها على العام ونسبة 11.7 في المائة لأقل من عام. وتَمَثَّلَ أهم المقترضين في الشركات المحدودة الخاصة (نسبة 59 في المائة)، والشركات المسجلة (نسبة 15 في المائة)، وغير المقيمين (نسبة 19 في المائة)، والمقيمين (نسبة 7 في المائة). أما فيما يخص الضمان، فقد بلغت حصة العقارات نسبة حوالي 47 في المائة، وحصة الأسهم 20 في المائة، وحصة المحافظ غير المؤمنة 37 في المائة.

وبلغت الأموال المسترجعة حوالي 5 في المائة من إجمالي محفظة القروض غير العاملة (Aslam, 2004, p. 88-89). وقد واجهت داناهارتا صعوبات في بيع الجزء الآخر من حيازتها من العقارات ونسبته 95 في المائة نظرا لانخفاض العروض المقدمة. وفي بعض الحالات، كانت العقارات مملوكة لمقترضين غير متعاونين مما صعَّب من عملية البيع على اعتبار أن داناهارتا لم تكن تملك السيطرة المادية على العقارات. أما الطريقة الثالثة التي اتبعتها داناهارتا لجمع الأموال، فقد تمثلت في إصدار السندات مقابل القروض غير العاملة. وقد أصدرت داناهارتا 15 سندا مضمونا حكوميا خلال الفترة ما بين 20 نوفمبر 1998 و31 مارس 2000. وكانت تواريخ الاستحقاق في 2003 بالنسبة لسنديْن، و2004 بالنسبة لعشرة سندات، و2005 بالنسبة لثلاثة سندات. وبما أن سندات داناهارتا، والتي يُعتقد أن معظمها يقع في حيازة صندوق ادخار العاملين والمصارف، هي سندات خالية من الكوبونات، فليس من الضروري أن تؤدى دفعات الفائدة للمؤسسات المالية التي تملكها.

وفي نهاية عام 2000، بلغت قيمة القروض أو الأصول التي تمت إعادة هيكلتها أو التخلص منها أقل من 10 مليارات دولار أي بنسبة 74 في المائة. وفي هذا السياق، تضمنت القروض التي امتلكتها أو أدارتها داناهارتا ضمن عملية التصفية عدة عمليات للتسوية مثل إعادة هيكلة القروض، والتسوية والإدارة الخاصة للقروض القابلة للاستمرار، وبيع الضمانات والأعمال، ووضع اليد، والتصفية والإدارة الخاصة من خلال المزايدة بالنسبة للقروض غير القابلة للاستمرار.

تأسست مؤسسة دانامودال في عام 1998 بهدف إعادة رسملة المؤسسات منخفضة الرسملة التي يقل معدل كفاية رأس مالها عن نسبة 9 في المائة. وقدمت المؤسسة ما مجموعه 1.6 مليار دولار إلى عشر مؤسسات مصرفية بما رفع من نسبة كفاية رأس مالها المرجحة بالمخاطر. وبحلول ديسمبر 2001، كان الدعم المالي الذي قدمته المؤسسة إلى عشر مؤسسات مالية (خمسة مصارف تجارية ومصرفيْ قبول وثلاث شركات تمويلية) في شكل نسبة 7.5 في المائة من قروض رأسمالية قابلة للتحويل ومتأخرة الرتبة تم تقنينها من خلال اتفاقيات مشروطة (Aslam, 2004, p. 90).

ومن ناحية أخرى، بلغت قيمة الطلبات التي تلقتها ووافقت عليها لجنةُ إعـادة هيكلـة ديـون الشركات 10 مليار دولار منها 42 طلبا (بما فيها تلك المشمولة بدعم من مؤسسة داناهارتـا) بقيمة 7.2 مليار دولار (أي نسبة حوالي 70 في المائة من الديون المقبولة مـن اللجنـة) تمـت تسويتها بينما تم سحب أو رفض 21 طلبا أي نسبة حوالي20 في المائة من مجمـوع الديـون (الجدول رقم 4). وبحلول نهاية عام 2001، سوت اللجنة وضع 33 حالة، منها 20 حالة تخص شركات قابضة استثمارية، وسبع حالات في قطاعيْ العقارات والتشييد، وخمس حالات في المالية والخدمات وحالة واحدة في الصناعات التحويلية (Aslam, 2004, p. 86). وسوَّت اللجنة وضـع 11 حالة خلال عام 2001 (مصرف نيغارا ماليزيا، 2001، ص 110). وخـلال الأعـوام الأربعة لعمل اللجنة، والتي انتهت في 15 أغسطس 2002، نجحت اللجنة في تسوية وضع 48 حالة (مصرف نيغارا ماليزيا، 2002، ص 115).

الجدول رقم 4
تقدم عمل لجنة إعادة هيكلة ديون الشركات
(نهاية الفترة، تراكمي)

2002	2001	2000	1999	1998	
87	75	75	66	36	الطلبات المستلمة
28	21	21	15	–	الحالات المسحوبة/المرفوضة
11	9	9	8	–	الحالات المحولة إلى مؤسسة داناهارتا
48	44	33	15	2	إجمالي الحالات التي تمت تسويتها
0	1	12	28	34	الحالات المعلقة

المصدر: موقع مصرف نيغارا ماليزيا على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.bnm.gov.my، والتقرير السنوي للمصرف لعاميْ 2001 و2002.
ملاحظة: في عام 1999، تمت تسوية حالتين بمساعدة مؤسسة داناهارتا.

وبحلول عام 2001، اتُّخذت عدة مبادرات هامة لتعزيز سلامة النظام المالي في ماليزيا إلى جانب إقامة مؤسستي داناهارتا ودانامودال وتشكيل لجنة إعادة هيكلة ديون الشركات واستكمال برنامج الاندماج. فقد طلب مصرف نيغارا ماليزيا من المصارف تأسيس أنظمة داخلية لإدارة المخاطر بما في ذلك المعاملات عبر الحدود. كما أسهمت الخطوة التي اتخذها المصرف باتجاه تعزيـز الرقابـة الموحدة والمرتكزة على المخاطر في الجهود الرامية إلى تعزيز سلامة النظام المـالي. فقـد مَكَّـنَ الإشرافُ على أساس المخاطر المصرفَ من تركيز موارده في الجوانب الأكثر ضعفا للمؤسـسات ومن معالجة مكامن الخطر ضمن القطاع المالي ككل. وكان الهدف من تلك التجديدات المالية أن تلعب دورا هاما مع اكتمال برنامج الاندماج وتحوّل المجموعات المصرفية الجديدة إلى كيانـات

أكبر حجما وأكثر تعقيدا واشتراكها في نشاطات أكثر تنوعا (صندوق النقد الدولي، 2001، ص 80).

وفي مارس 2001، تم وضع الخطة الرئيسية للقطاع المصرفي بهدف المساعدة على تطوير القطاع المالي خلال فترة عشر سنوات من خلال تنفيذ 119 توصية في إطار برنامج للتغيير. وتنقسم الخطة إلى ثلاث مراحل انتهت أولاها في عام 2004 وهي ترتئي زيادة القدرة التنافسية للقطاع المالي. وتهدف تلك الجهود عموما إلى خلق قطاع مالي، بما فيه المصارف، يتمتع بالمزيد من المرونة والتنافسية.

3-2. التقدم المحرز والآفاق المستقبلية

شجعت الخطوات المتخذة لإعادة تأهيل القطاع المصرفي خلال فترة ما بعد الأزمة المصارف على الاندماج. وكنتيجة لذلك، انخفض عدد المصارف الإيداعية من 89 مصرفا في عام 1996 إلى 80 مصرفا في عام 1998. وفي نهاية عام 2004، بلغ عدد المؤسسات المالية الإيداعية 39 مؤسسة، منها 23 مصرفا تجاريا و6 شركات تمويلية و10 مصارف قبول (الجدول رقم 5). وبالمقارنة بعام 1996، فبينما شهد عدد المصارف التجارية وشركات التمويل انخفاضا حادا، لم يشهد عدد مصارف القبول تراجعا يذكر خلال الفترة ذاتها.

الجدول رقم 5
عدد المصارف الإيداعية
(1996-2004)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المصارف التجارية	37	35	35	33	31	25	24	23	23
شركات التمويل	40	39	33	23	20	12	11	11	6
مصارف القبول	12	12	12	12	12	10	10	10	10
المجموع	**89**	**86**	**80**	**68**	**62**	**47**	**45**	**44**	**39**

المصدر: موقع مصرف نيغارا ماليزيا على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.bnm.gov.my.
ملاحظة: باستثناء المصارف الإسلامية.

وبالمقارنة بالسنوات الأولى لبرنامج الإصلاح، شهدت السلامة المصرفية في ماليزيا تحسنا ملحوظا كما تشير إليه المؤشرات الأولية للقطاع. واستفادت ماليزيا من إطارها القانوني والمؤسسي الناضج لتحرز تقدما كبيرا مقاسا بنسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض ومعدلات كفاية رأس المال. وارتفعت نسبة كفاية رأس المال ضمن النظام المصرفي من 12.5 في المائة في عام 2000

إلى 13.2 في المائة في عام 2002 (الجدول رقم 6). وفي عاميْ 2003 و2004، بلغت تلك النسبة 13.8 و14.3 في المائة على التوالي.

الجدول رقم 6
نسـب رأس المـال
(نسب مئوية، الفترة 1997-2004)

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة كفاية رأس المال المرجحة بالمخاطر								
النظام المصرفي	10.5	11.8	12.5	12.5	13.0	13.2	13.8	14.3
المصارف التجارية	10.3	11.7	12.8	12.3	12.8	13.2	14.0	14.3
شركات التمويل	10.3	11.1	10.8	11.5	12.1	12.0	11.6	10.5
مصارف القبول	13.3	15.2	14.5	17.1	19.6	19.0	19.2	22.9
نسبة كفاية رأس المال								
النظام المصرفي	9.1	8.7	10.1	10.7	11.1	11.1	11.1	11.3
المصارف التجارية	9.0	8.9	10.6	10.8	11.0	11.2	11.3	11.3
شركات التمويل	8.5	7.2	7.3	8.8	9.8	9.1	8.9	7.5
مصارف القبول	11.4	11.3	12.1	14.6	16.3	16.8	17.2	20.4

المصدر: موقع مصرف نيغارا ماليزيا على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.bnm.gov.my.

ارتفعت نسبة كفاية رأس المال في النظام المصرفي من 8.7 في المائة في عام 1998 إلى 11.1 في المائة في عام 2001، إلا أنها لم تتغير منذ ذلك التاريخ (الجدول رقم 6). وخلال الفترة 1997-2004، فاقت نسبتا كفاية رأس المال المرجحة بالمخاطر وكفاية رأس المال المستوى الدولي الموحد ومقداره 8 في المائة[2]. وتؤكد الزيادات الأخرى التي شهدتها هاتان النسبتان خلال الفترة 2003-2004 على التزام المصارف بالعمل على زيادة قدرتها التنافسية بما يمكنها من التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. إلا أنه في عام 2004، تراجعت نسبة كفاية رأس المال لدى المؤسسات التمويلية إلى أقل من 8 في المائة (الجدول رقم 6). وفي المقابل، ظلت نسبة كفاية رأس المال المرجحة بالمخاطر لدى تلك المؤسسات أعلى من المستوى المذكور، وإن تراجعت بنسبة 1.1 في المائة خلال العام نفسه لتصل إلى 10.5 في المائة.

ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة القروض إلى الودائع أعلى مستوياتها لدى شركات التمويل بواقع 123.9 في المائة في عام 2004 (الجدول رقم 7). وفي المقابل، بلغت تلك النسبة 81.2 في المائة لدى المصارف التجارية ونسبة 33 في المائة لدى مصارف القبول. ويلاحظ من الجدول رقم

[2] شرط اتفاق بازل الأول.

7 أن شركات التمويل عادت بدرجة كبيرة إلى لعب دور الوسيط خلال الفترة 2001-2004 في حين تراجع هذا الدور لدى المصارف التجارية ومصارف القبول خلال نفس الفترة.

الجدول رقم 7
نسبة القروض إلى الودائع
(نسب مئوية، 1997-2004)

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المصارف التجارية	91.9	92.9	83.8	83.6	88.1	87.0	82.1	81.2
شركات التمويل	95.5	87.8	82.5	90.6	109.2	111.5	116.2	123.9
مصارف القبول	87.4	84.3	72.9	70.1	57.6	51.3	37.6	33.0

المصدر: موقع مصرف نيغارا ماليزيا على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.bnm.gov.my.

كما يلاحظ من الجدول رقم 8 أن نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض ضمن النظام المصرفي تراجعت خلال الفترة 2001-2004 في حين ارتفعت نسبة إجمالي الإحتياطي إلى القروض غير العاملة بدرجة كبيرة خلال نفس الفترة. ويشير ذلك إلى مدى التقدم السريع الذي تحقق على صعيد تخليص النظام من القروض غير العاملة خلال الأعوام الأخيرة.

الجدول رقم 8
القروض غير العاملة كنسبة من إجمالي القروض
وإجمالي الاحتياطي كنسبة من القروض غير العاملة*
(1996-2004)

	القروض غير العاملة كنسبة من إجمالي القروض								
	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النظام المصرفي	3.7	4.1	8.1	6.4	6.3	8.1	7.5	6.8	5.9
المصارف التجارية	3.6	3.2	6.7	5.5	5.4	7.4	6.9	6.4	5.5
شركات التمويل	4.7	6.5	11.7	8.6	8.5	8.5	7.6	7.2	7.7
مصارف القبول	1.7	3.5	10.8	12.3	11.7	21.7	20.9	17.9	16.8
	إجمالي الاحتياطي كنسبة من القروض غير العاملة								
النظام المصرفي	96.6	151.4	148.8	206.1	199.2	188.7	214.3	213.1	224.4
المصارف التجارية	98.	254.	163.	199.	206.	191.	230.	211.	233.

	4	7	1	6	5	2	6	0	8
شركات التمويل	88.2	132.8	125.0	236.5	186.2	181.6	180.0	221.0	171.1
مصارف القبول	156.9	226.7	139.6	163.5	182.3	187.7	170.1	207.4	223.6

المصدر: موقع مصرف نيغارا ماليزيا على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.bnm.gov.my.
* ترتكز النسب المذكورة في الجدول على تصنيف نصف سنوي للفترة 1998-2004.

يلاحظ من الجدول رقم 8 أنه في عام 2004، بلغت نسبة إجمالي الاحتياطي إلى القروض غير العاملة أعلى مستوياتها لدى المصارف التجارية. كما يلاحظ أيضا أن حجم المخصصات الاحتياطية ارتفع بدرجة كبيرة خلال الفترة 2003-2004.

وعلى الرغم من تحسن أداء المصارف في عام 2004 بالمقارنة بالأعوام السابقة واستمرارها في الالتزام بإجراء الإصلاحات، إلا أن التعافي بصورة كاملة لم يتحقق بعد. وكنتيجة لذلك، وبما أن تلك المصارف ستواجه منافسة دولية، فإن عليها التأكد من التنفيذ الكامل للإجراءات المتعلقة ببناء القدرات كما تنص عليها المرحلة الأولى من الخطة الرئيسية للقطاع المصرفي. ومن شأن ذلك تعزيز قدرة تلك المصارف على النهوض بالنمو الاقتصادي من خلال عملياتها.

4. تركيـــــــــا

4-1. إعادة هيكلة القطاع المصرفي

أدت السياسات التحررية للقطاع المصرفي التي اتخذتها الحكومة التركية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى تزايد عدد المصارف التجارية (مصارف القبول) في تركيا من 31 مصرفا في عام 1980 إلى 54 مصرفا في عام 1990 (الجدول رقم 9). وعلى الرغم من تلك الإنجازات، فقد كشفت الأزمتان الماليتان اللتان وقعتا في عاميْ 1994 و2001 كنتيجة لأزمة العملة والسيولة عن مدى هشاشة القطاع المصرفي في هذا البلد. ووضعت وكالة التنظيم والإشراف المصرفي، التي تأسست في عام 1999 بهدف رفع كفاءة المراقبة والإشراف على المصارف، في مايو 2001 برنامجا لإعادة هيكلة القطاع المصرفي يهدف إلى معالجة مواضع الضعف في القطاع. وتتمثل المكونات الرئيسية للبرنامج في إعادة رسملة القطاع المصرفي، وتصفية القروض غير العاملة، وتقليص عجز المصارف من النقد الأجنبي وتشجيعها على الاندماج فيما بينها. كما استهدف البرنامج كذلك تحسين الإطار التنظيمي والرقابي للقطاع وزيادة قدرته التنافسية. لذلك، ومع بداية تنفيذ البرنامج، بدأ عدد المصارف في الانخفاض في أعقاب الأزمة بحيث تراجع إجمالي عدد

المصـــارف التجـــارية من 46 مصرفا في عام 2001 إلى 35 مصرفا في عام 2004 (الجدول رقم 9).

ويهدف برنامج إعادة هيكلة القطاع المصرفي إلى إعادة هيكلة المصارف الحكومية من النـــاحيتين المالية والتشغيلية بهدف خصخصتها في نهاية المطاف. وقد تدهورت الأحوال المالية للمـــصارف الحكومية قبل الأزمة في عام 2001 بسبب تزايد الخسائر الضريبية والتي أصبحت مصدرا رئيسيا من مصادر العجز في الميزانية إذ ارتفعت من نسبة 8.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 11.5 في المائة خلال عاميْ 1999 و2000. وفي نهاية العام الثاني، بلغت خسائر المـــصارف الحكومية بسبب الإقراض المدعوم 21 مليار دولار أو نسبة 50 في المائة من الميزانيـــة (منظمـــة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2001، ص 7). وتم بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 30 أبريل 2001 إلغاء القرارات المتعلقة بالخسائر الضريبية المعلقة للمصارف الحكومية حتى نهاية شهر يونيو من خلال طرح المبالغ النقدية والسندات. وعلى العموم، أسهم طرح رأس المال وزيادة سندات الخزانة الخالية من المخاطر في تعزيز هيكل رأس المال وكفايته.

الجدول رقم 9
إجمالي عدد المصارف التجارية

	1980	1990	1997	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي المصارف التجارية	**31**	**54**	**59**	**62**	**61**	**46**	**40**	**36**	**35**
المصارف الحكومية	8	7	4	4	4	3	3	3	3
المصارف الخاصة	19	25	38	31	28	22	20	18	18
المصارف الخاضعة لإشراف صندوق تأمين الودائع الادخارية	–	–		8	11	6	2	2	1
المصارف الأجنبية	4	22	17	19	18	15	15	13	13

المصدر: اتحاد المصارف التركية، الأعوام 2000 و2003 و2005.

ومن حيث إعادة الهيكلة التشغيلية، أحيلت إدارة المصارف الحكومية (وهي زراعـــات وخلـــق وأملاك) إلى مجلس إدارة جديد مخول بإعادة هيكلتها وإعدادها للخصخصة. وألغيـــت رخـــصة مزاولة النشاط الخاصة بأحد تلك المصارف، وهو أملاك، في 9 يوليو 2001 وانتقلت ملكيـــة أصوله والتزاماته إلى مصرف حكومي آخر هو زراعات. وفي عام 2003، انخفض عدد فـــروع المصارف الحكومية إلى 1971 فرعا كما انخفض عدد العاملين فيها إلى 37994 عاملا (اتحاد المصارف التركية، 2003، ص 1).

وخلال الفترة 1997-2004، استولى صندوق تأمين الودائع الادخارية على 21 مصرفا بحلول عام 2003 (الجدول رقم 10). وتمت تصفية تلك المصارف على وجه السرعة سواء من خلال الاندماج أو البيع أو التصفية المباشرة. وبحلول نهاية عام 2004، لم يبق تحت إشراف الصندوق سوى مصرف واحد، هو إعمار، والذي تم الاستيلاء عليه في عام 2003.

وفي نهاية عام 2000، بلغ عدد المصارف التي استولى عليها الصندوق 11 مصرفا. وفي عام 2001، استولى الصندوق على ثمانية مصارف أخرى، بينما اندمجت خمسة مصارف مع مصرف آخر، هو سومر بنك، الذي بيع مع مصرفين آخرين، هما دمير بنك وسيتا بنك، في عام 2002. وفي عام 2001 أيضا، اندمج مصرفان آخران، هما إنتر بنك وإس بنك، مع مصرف ثالث هو إتي بنك الذي اندمج، إلى جانب أربعة مصارف أخرى، مع مصرف آخر هو باينـدير تحت إدارة الصندوق في عام 2002. وفي عام 2004، تراجع عدد المصارف الخاضعة لإدارة الصندوق إلى مصرف واحد بعد أن تحولت ملكية أحد المصارف وهو باموق بنك، إلى مصرف حكومي، وهو خلق، وهو خارج نطاق عمل الصندوق.

الجدول رقم 10
عملية تصفية المصارف الخاضعة لإشراف
صندوق تأمين الودائع الادخارية

عـدد المصارف	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
التي تم الاستيلاء عليها	1	1	6	3	8	1	1	0	21
المندمجة	–	–	–	–	7	5		1	13
المباعة	–	–	–	–	3	2		0	5
الخاضعة لعملية التصفية	–	–	–	–	–	1	1	0	2
الخاضعة لإشراف الصندوق	1	2	8	11	9	2	2	1	1

المصدر: وكالة التنظيم والإشراف المصرفي، 2005، وصندوق تأمين الودائع الادخارية، 2005.

ومع بدء العمل بنظام سعر الصرف العائم في فبراير 2001، ازدادت خسائر المصارف الخاضعة لإدارة الصندوق من العملات الأجنبية بدرجة كبيرة بسبب ارتفاع عجوزاتها. فقد بلغ إجمالي رصيد الدين العام للمصارف الحكومية ومصارف الصندوق 43.6 مليار دولار بحلول 14 مايو 2001، 19 مليار دولار منها دفعتها الخزانة بسندات حكومية لسد الخسائر الضريبية للمصارف الحكومية، و2.3 مليار دولار كانت عبارة عن طروحات رأسمالية نقدية وغير نقدية. أما المبلغ المتبقي ومقداره 21.7 مليار دولار، فقد تم تحويله إلى الصندوق حيث تحملت الخزانة ما مجموعه 17 مليار دولار بينما تحمل القطاع الخاص الجزء المتبقي ومقداره 4.7 مليار دولار (وكالة التنظيم والإشراف المصرفي، 2003).

موَّلت مصارف الصندوق جزءا هاما من أصولها من خلال أموال ذات آجال شديدة القصر. ومن أجل الإسراع بعملية التصفية، أُخضعت تلك المصارف لعملية إعادة هيكلة شاملة بحيث تمت تصفية التزاماتها. وتمت رسملة تلك المصارف بصورة مباشرة من قبل الحكومة ضمن عملية إعادة الهيكلة التي بدأت في عام 2000. وبينما يسدد الصندوقُ فائدة عن السندات الحكومية المضمونة من قبل الخزانة، تم تحويل التزامات مصارفه، ما بين عملة أجنبية وودائع وإعادة شراء، إلى المصرف المركزي للجمهورية التركية ومصرفين حكوميين، هما خلق وزراعات، ومصارف خاصة مقابل سندات حكومية يستحق قسط أصلها وفائدتها باسم الصندوق. لذلك، فإنه على الرغم من أن المبلغ الأصلي للسندات الحكومية الممنوحة من الخزانة إلى الصندوق يساوي 17.3 مليار دولار، وعلى الرغم من إعادة الدفع، إلا أن الدين المستحق على الصندوق للخزانة كما في 31 يوليو 2003 ارتفع إلى 28.2 مليار دولار.

وتم تحويل الذمم المدينة تحت إشراف مصارف الصندوق إلى إدارة التحصيل بالصندوق لضمان الكفاءة في متابعتها وتحصيلها. وخُصصت أقساط التأمين التي حصلها الصندوق من المصارف الخاصة، والتي تمثل جزءا هاما من إيراداته، إلى تمويل عملية تصفية تلك المصارف. وبذلك أصبح الصندوق، فعليا، وكالة عامة لإدارة أصول المصارف التي استولى عليها. واستكمل الصندوق أول مرحلة من مراحل بيع القروض بقيمة إسمية بلغت 250 مليون دولار بحلول نهاية يونيو 2003، وهو يعتزم الانتهاء من استرجاع قيمة الجزء الأكبر من الأصول قبل نهاية عام 2007 (صندوق النقد الدولي، 2005e، ص 13)[3]. ويقدِّر الصندوق أنه سيتمكن من استعادة حوالي 6.2 مليار دولار. وقد أبدت مصارف الصندوق بوادر تحسن ضمن إطار برنامج إعادة الهيكلة المصرفية خلال الربع الأول من عام 2003 حيث سجل معدل كفاية رأس مالها قيمة موجبة بواقع 51.1 في المائة.

ومن ناحية أخرى، استهدف برنامج إعادة هيكلة القطاع المصرفي تعزيز الهيكل المالي للمصارف الخاصة. وتم تقديم الدعم الرأسمالي لتلك المصارف ضمن إطار هذا البرنامج بموجب برنامج مستقل بعنوان برنامج تعزيز رأس المال بحيث اتُّخذت عدة خطوات هامة باتجاه تعزيز القاعدة الرأسمالية للمصارف الخاصة انطلاقا من مواردها الذاتية.

وبموجب برنامج إعادة الهيكلة المصرفية أيضا، تم وضع ما يعرف بمقاربة اسطنبول كعملية طوعية لإعادة هيكلة ديون الشركات إلى القطاع المصرفي وبدأ تنفيذها في 24 يونيو 2002 واستمرت

[3] تَحَوَّلَ الصندوقُ إلى كيان قانوني مستقل بعد أن أُنهيت الصلاحية الإدارية لوكالة التنظيم والإشراف المصرفي عليه في 26 ديسمبر 2003 بموجب القانون رقم 5020.

حتى أبريل 2005. وخلال تلك الفترة، استفادت من المقاربة 329 شركة، منها 219 شركة كبيرة و110 منشأة صغيرة ومتوسطة، بلغت قيمة ديونها 6.3 مليار دولار.

4-2. التقدم المحرز والتحديات المستقبلية

شهدت مؤشرات القطاع المصرفي المزيد من التحسن خلال الفترة 2002-2004 بما يشير إلى التحسن الكبير في أداء القطاع خلال السنوات الأخيرة. وسجلت نسبتا القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض وإجمالي الاحتياطي أيضا تحسنا كبيرا خلال الفترة نفسها (الجدول رقم 11). وعلى الرغم من الهبوط الشديد الذي شهدته نسبة كفاية رأس المال المرجحة بالمخاطر خلال الفترة 2003-2004، فقد ظلت أعلى من مستواها في عام 2002. وكان أداء نسبتيْ كفاية رأس المال المرجحة بالمخاطر وكفاية رأس المال مُرْضيا في عام 2004.

الجدول رقم 11
إحصائيات المصارف الرئيسية

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة كفاية رأس المال المرجحة بالمخاطر		8.2	9.3	20.8	25.1	30.9	26.5
معدل كفاية رأس المال	8.7	5.2	6.1	9.6	11.6	13.6	14.0
نسبة القروض إلى الودائع		26.2	33.2	33.0	39.6	43.5	52.3
نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض	6.7	10.5	11.1	25.2	17.6	11.5	6.1
نسبة إجمالي الاحتياطي إلى القروض غير العاملة	44.2	61.9	63.1	48.9	64.2	88.5	88.6

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، 2005.

وتظل خصخصة المصارف الحكومية أحد أهم التحديات المستقبلية أمام الصناعة المصرفية في تركيا. وفي هذا السياق، لم تحرز عملية بيع مصرفين حكوميين، هما خلق وزراعات، سوى تقدم محدود على الرغم من التطورات الهامة التي حدثت مؤخرا. ومن المحتمل أن يعطي اندماج أحد المصارف التي استولى عليها الصندوق في 17 نوفمبر 2004، وهو باموق بنك، مع أحد المصارف الحكومية، وهو خلق بنك، دفعة جديدة لعملية خصخصة المصارف الحكومية المتأخرة أساسا. ويجري إعداد خطة شاملة لإعادة هيكلة مصرف زراعات بالتعاون مع استشاريين دوليين (صندوق النقد الدولي، 2005c، ص 15).

ومن بين التحديات الأخرى التي يتعين معالجتها استكمال عملية تصفية أحد المصارف، وهو إعمار، والتي سارت بوتيرة بطيئة إلى الآن. ومن المنتظر أن تؤدي الجهود الأخيرة التي بذلت في هذا الاتجاه إلى تحقيق التقدم المطلوب. وقد تم رفع الضمان الشامل بتاريخ 5 يوليو 2004 وحل محله ترتيب محدود لحماية الودائع. وتمشيا مع الجهود المبذولة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، يناقش البرلمان التركي حاليا وضع قانون مصرفي جديد بهدف تحسين وضمان الشفافية والحوكمة وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.

5. كازخستان

5-1. مبادرات الإصلاح في أعقاب الأزمة الروسية في عام 1998

بعد حصولها على الاستقلال في عام 1991، نجحت كازخستان في تحديث قطاعها المصرفي خلال التسعينات من القرن الماضي. فقد تم ما بين عاميْ 1995 و1997 إجراء تغييرات تنظيمية ومحاسبية واسعة والارتقاء بالقدرات التحوطية والإشرافية لمصرف كازخستان الوطني (Hoelscher, 1998, p. 3).

إلا أنه في أعقاب الأزمة الروسية في عام 1998، ازدادت احتياجات المصارف من رؤوس الأموال واشتد الإشراف عليها مما زاد من عدد المصارف المنتهي نشاطها ومن وتيرة الاندماجات فيما بينها. واستمر هذا التزايد مع تأسيس صندوق تأمين الودائع في أواخر عام 1999 والذي منع المصارف التي لا تلتزم بالقواعد الرقابية من المشاركة في المخطط. وكنتيجة لذلك، تراجع عدد المصارف من 71 مصرفا في عام 1998 إلى 55 مصرفا في عام 1999 (الجدول رقم 12).

الجدول رقم 12
عدد المصارف التجارية
1999-1991

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المجموع	72	158	204	184	130	101	82	71	55

المصدر: مصرف كازخستان الوطني، وموقعه على شبكة الإنترنت هو: http://www.nationalbank.kz.

ومنذ عام 2000، اتسعت صلاحيات مصرف كازخستان الوطني من خلال السماح له بإصدار التراخيص للمصارف والإشراف عليها وعلى المؤسسات المالية الأخرى مثل أسواق الأوراق المالية

وصناديق التقاعد والتأمين. وخلال الفترة المذكورة، ازدادت حصة المصارف التجارية في المصارف الأخرى وصناديق التقاعد الخاصة وشركات التأمين والتأجير والوساطة وإدارة الأصول. وكنتيجة لذلك، هيمنت المجموعات المالية والصناعية واسعة النفوذ على القطاع المصرفي. كما تم في أكتوبر 2001 خصخصة أحد المصارف الثلاثة الكبرى وهو مصرف خاليق للادخار.

وتم في أواخر عام 2002 اعتماد قواعد جديدة لتصنيف المخاطر تُحدَّد بموجبها معايير تقييم الجودة فيما يخص أصول والتزامات المصارف. ومن ناحية أخرى، وضع مصرفُ كازخستان الوطني تقييمَ أدوات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المصارف كشرط من شروط عملية المراجعة الخارجية في عام 2002. وبذلك، استمر تعزيز القطاع المصرفي بوتيرة سريعة في العام المذكور إذ تم إصدار قانون آخر يتيح لمصرف كازخستان الوطني الحصول على معلومات فيما يخص ملكية المصارف، وتأسيس شعبة للمجموعات المالية ضمن إدارة الإشراف بالمصرف، ووضع معايير موحدة للمحاسبة والمراجعة والإبلاغ تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية.

ومن المنتظر أن تلعب تلك الإجراءات دورا هاما في إرساء قطاع مصرفي سليم وشفاف في كازخستان خلال الأعوام القادمة. ومن شأن تزايد الثقة في المصارف أن يساعد على تقدم تلك العملية، كما هو الحال بالنسبة للقطاع المالي الذي بدأ بالفعل في التقدم بوتيرة متسارعة. لذلك، ستعتمد المصارف على بناء الثقة لدى الرأي العام وعلى التنفيذ السليم لمعايير الإشراف الموحد من أجل الحصول على نتائج أفضل في أدائها الشامل، والتمهيد لآفاق واعدة على مستوى السوق المالية بوجه خاص والاقتصاد ككل بوجه عام.

5-2. التقدم المحرز في الإصلاحات الجارية

تكتسي عملية الإصلاح في كازخستان أهمية خاصة من حيث زيادة الثقة في القطاع المصرفي حيث أنها ستعزز مركز المصارف وتساعدها على لعب دور أكثر أهمية في تطوير السوق المالية وتحقيق المستويات المرجوة في أداء الاقتصاد الكلي.

وقد أدت الجهود المبذولة لإعادة هيكلة وتطوير القطاع المالي في كازخستان إلى تعزيز القطاع المصرفي وتحسين المناخ الاستثماري في البلاد. وتتوفر للقطاع المالي في كازخستان إمكانات قوية للتطور. ومع تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى هذه السوق خلال الأعوام القادمة، فسيشهد الاقتصاد الكازخستاني ازدهارا وسيتبوأ مكانة رائدة على سلم الاستثمار في المنطقة. ومن شأن ذلك أيضا زيادة المنافسة بين المصارف في المنطقة ومساعدتها على خلق بيئة أكثر تشجيعا لتلبية الاحتياجات الائتمانية لزبائنها من خلال تقديم القروض منخفضة التكلفة.

وخلال الفترة 2000-2004، أدت البرامج الإصلاحية إلى الخصخصة وإعادة الترخيص للمصارف وإدماجها بما أسهم في تعزيز دور المصارف في القطاع المالي وزيادة الثقة بها. وانخفض عدد المصارف من 48 إلى 36 مصرفا خلال الفترة المذكورة (الجدول رقم 13). وفي عام 2004، بلغت الحصة المجمعة لأسهم ثلاثة مصارف، هي كازكومرتس بنك، وبنك توران عالم، وخليق بنك، نسبة 60 في المائة من الودائع في النظام المصرفي. كما تمت خصخصة مصرف واحد، هو إكسيم بنك، في فبراير 2004. وفي العام نفسه، كان 15 مصرفا من بين 36 مصرفا يعمل برأس مال أجنبي، إلا أن هذا العدد انخفض مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم 13).

الجدول رقم 13
عدد المصارف التجارية وفروعها
(2000-2004)

السنة	المصارف التجارية				الفروع
	الحكومية وبين الحكومات*	العاملة برأس مال أجنبي		المصارف الأخرى	المجموع	المجموع
		الإجمالي	الفروع			
2000	2	16	12	30	**48**	418
2001	3	16	11	25	**44**	400
2002	2	17	11	19	**38**	368
2003	3	16	10	17	**36**	355
2004	1	15	10	20	**36**	385

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2005b.
* بما فيها مصرف التنمية، وهو لا يقبل ودائع الجمهور، وإكسيم بنك.

شهدت نسبة القروض إلى الودائع زيادة كبيرة خلال الفترة 1999-2003 بينما زادت على 100 في المائة في عام 2001 (الجدول رقم 14). ويعكس ذلك في عام 2003 تزايد دور القطاع المصرفي في إقراض الاقتصاد في الأعوام الأخيرة.

الجدول رقم 14
مؤشرات مصرفية مختارة
(نسب مئوية، 1999-2003)

2003	2002	2001	2000	1999	
17.0	17.0	19.0	26.0	28.0	نسبة كفاية رأس المال (المستويان الأول والثاني)
9.0	9.0	11.0	14.0		المستوى الأول
133.8	111.5	110.1	95.1	87.3	نسبة القروض إلى الودائع

المصدر: مصرف كازخستان الوطني وموقعه على شبكة الإنترنت هو: http://www.nationalbank.kz.

وعلى الرغم من تلك الزيادة في نسبة القروض إلى الودائع بأكثر من 100 في المائة خلال الفترة 2001-2003، فإنه يبدو أن القطاع المصرفي كانت لديه السيولة الكافية خلال تلك الفترة (الجدول رقم 14). ومع ذلك، قد يؤدي الارتفاع المفرط في تلك النسب إلى نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة للمصارف إذا لم تنجح في الإبقاء على قاعدتها الإيداعية عند المستوى المطلوب عند تاريخ استحقاق تلك القروض.

الجدول رقم 15

معدلات الاحتياطي

(نسب مئوية، 1999-2004)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
	13.1	12.2				نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض
2.9	2.1	2.0	2.1	2.1		نسبة خسارة القروض إلى إجمالي القروض
7.0	6.2	5.5	4.7	4.5	9.5	نسبة احتياطي خسارة القروض إلى إجمالي القروض

المصدر: مصرف كازخستان الوطني وموقعه على شبكة الإنترنت هو: http://www.nationalbank.kz.

على الرغم من أن نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض ارتفعت من 12.2 إلى 13.1 في المائة خلال الفترة 2002-2003، فهي تظل عند مستوى يمكن إدارته. ويرجع الفضل في ذلك إلى عملية الإصلاح الجارية والتي أدت إلى تعزيز القطاع بسرعة خلال السنوات الماضية. وخلال الفترة 2000-2004، فاق الاحتياطي خسارة القروض بما يعكس تزايد الأموال المتاحة للمصارف لتغطية تلك الخسارة (الجدول رقم 15). ولم تشهد تلك النسبة زيادة خلال الفترة المذكورة وإنما ظلت عند مستوى أعلى من نسبة 8 في المائة (الجدول رقم 14).

6. الخلاصة

أكدت الأزمات المالية التي شهدتها كل من إندونيسيا وماليزيا وتركيا وكازخستان خلال العقد الفائت على الحاجة الملحة لإرساء قطاع مصرفي يلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد تأثرت إندونيسيا وماليزيا تأثرا شديدا بالأزمات المالية التي شهدها عام 1997. وبينما لجأت إندونيسيا لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة اقتصادها وقطاعها المصرفي، شرعت ماليزيا في إصلاح قطاعها المصرفي بجهودها الذاتية. وأصبحت إندونيسيا لاحقا أكثر تصميما على اتخاذ إجراءات أحادية الجانب لإعادة هيكلة قطاعها المصرفي. ومن ناحية أخرى، شهدت تركيا العديد من الأزمات. وعلى الرغم من إخفاق جهودها لمواصلة تنفيذ إرشادات الصندوق في بعض الأحيان، فقد حققت تقدما كبيرا في تنفيذ الحزمة الأخيرة من التوصيات التي اقترحها عليها في عام 2001. كما ساعد تصميم تركيا على الالتحاق بالاتحاد الأوروبي في تلك العملية وخصوصا في ظل الجهود المبذولة لاستصدار قانون جديد بشأن الإفلاس ووضع استراتيجية لخصخصة المصارف الحكومية بما سيتيح المزيد من المنافسة في القطاع ويعزز النشاط الاقتصادي في البلاد. من ناحية أخرى، وباعتبارها إحدى بلدان التحول الاقتصادي، أصبحت كازخستان تمتلك مؤسسات راسخة تدعم السوق المالية وتسهم في تطوير القطاع المصرفي. وقد تأثر الاقتصاد الكازخستاني بدرجة كبيرة بالأزمة الروسية في عام 1998. ومع ذلك، تعاظم دور القطاع المصرفي في الاقتصاد مع المبادرات التي اتخذت بتوصية من صندوق النقد الدولي وأبرز المؤسسات المالية الدولية الأخرى. ومن منظور شامل، أسهمت الإصلاحات المصرفية التي أجريت في تلك البلدان في أعقاب الأزمات المالية في التطورات الإيجابية التي شهدتها أسواقها المالية وحتمت قيام تلك البلدان بتبني أفضل الممارسات الدولية من أجل إرساء قطاع مصرفي سليم يقوم على المنافسة الدولية والابتكار المالي.

ومن القضايا المهمة المتعلقة بإصلاح القطاع المصرفي عموما النظام الخاص بالضمان الشامل للودائع والذي أُدخل بعدة أشكال في بلدان مختارة وعادة عقب الأزمات لتجنب انهيار القطاع المصرفي. وقد كان الضمان الشامل المطبق في تركيا وإندونيسيا فاعلا في تجنب الذعر والصدمات المصرفية عموما. وبما أن وجود مثل تلك الأنظمة يشجع المصارف على المخاطرة، فإن تضييق نطاقها يمكن أن يَعِدَ بآفاق أفضل للقطاع المصرفي وللاقتصاد عموما في الأعوام التالية. ومن شأن المبادرات الأخيرة لإزالة الضمان الشامل في إندونيسيا وتركيا زيادة فاعلية القطاع المصرفي وضمان تطوره. وفي كازخستان، ساعد إنشاء صندوق تأمين الودائع على استعادة الثقة في القطاع عقب الأزمة، بينما بدأت مبادرات الإصلاح في ماليزيا بإنشاء ثلاث مؤسسات لإنقاذ القطاع المصرفي المتدهور في أعقاب الأزمة. وشرعت كل من ماليزيا وإندونيسيا أخيرا في وضع استراتيجية طويلة الأجل بهدف تعزيز قطاعيهما المصرفي. وعلى المدى القصير، سيتمثل أحد أهم التحديات في معالجة مواطن الضعف الناشئة عن سوء الإشراف على القطاع المصرفي في البلدين المذكورين.

أدت الإصلاحات المصرفية الأخيرة التي أجريت في كل من إندونيسيا وماليزيا وتركيا وكازخستان إلى زيادة الاندماجات بين المصارف. ويشير ذلك إلى أن القطاع المصرفي في تلك البلدان شهد نموا سريعا مع إجراءات التحرير التي اتخذت في المراحل الأولى، إلا أن نقص الانضباط والإشراف الماليين في تلك البلدان جعلها عرضة للأزمات إلى جانب افتقار معظم المصارف إلى القوة المالية التي تمكنها من المنافسة ضمن القطاع.

لقد كانت نسب كفاية رأس المال المرجحة بالمخاطر لدى البلدان الأربعة خلال السنوات الأخيرة أعلى من الحد الأدنى الذي وضعته لجنة بازل ومقداره 8 في المائة. ويرجع ذلك إلى إعادة رسملة المصارف كجزء من الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي في تلك البلدان. فعلى سبيل المثال، أسهمت إعادة رسملة المصارف في تركيا في عام 2001 بدرجة كبيرة في زيادة نسبة كفاية رأس المال من 15.3 في المائة في عام 2001 إلى 26.4 في المائة في عام 2002. إلا أنه على الرغم من أن برنامج الرسملة في إندونيسيا أتاح للمصارف رؤوس أموال إضافية وزاد من نسب كفاية رؤوس أموالها، إلا أنه لم يكفِ لإنقاذ وظيفة الوساطة للنظام المصرفي المحلي. ومثلت الجهود الرامية إلى تعزيز دور القطاع المصرفي كوسيط في الاقتصاد هدفا هاما من أهداف برنامج إعادة الهيكلة. وعلى الرغم من أن السياسات الحالية تركز على تحقيق ذلك الهدف، إلا أن مستوى الإقراض في ذلك البلد لا يزال منخفضا. وباستثناء ماليزيا، زادت نسبة القروض إلى الودائع في البلدان المعنية خلال الفترة 2002-2003. وبلغت أدنى مستوياتها لدى إندونيسيا مقارنة بكازخستان وماليزيا وتركيا في عام 2003. وفي العام نفسه، زادت تلك النسبة لدى كازخستان بثلاثة أضعاف على مثيلتها لدى إندونيسيا مما يشير إلى أن السياسات المستقبلية ستتطلب اتخاذ إجراءات تساعد على إعادة رسملة المصارف للتغلب على مشاكل نقص السيولة.

ومن ناحية أخرى، شهدت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض تراجعا مطردا لدى ماليزيا وتركيا ما بين عاميْ 2002 و2004 نتيجة للتقدم المحرز في عملية الإصلاح. وبالفعل، فإن هذين البلدين يمتلكان احتياطيا كافيا لتغطية خسائرهما المحتملة. وليس من المستبعد أن تتحسن تلك النسبة لدى إندونيسيا حسب التقدم المحرز على صعيد تحقيق الأهداف قصيرة المدى. وفي كازخستان، تفوق تلك النسبة مثيلتيها لدى تركيا وماليزيا. إلا أن الاحتياطي المخصص لتغطية تلك الخسائر يبدو كافيا. لذلك، فمع خروجها من المرحلة الانتقالية واستفادتها من إمكانياتها الاقتصادية الحالية، من المنتظر أن تحقق كازخستان تقدما كبيرا في خفض معدل القروض الرديئة ضمن قطاعها المصرفي.

وعلى العموم، فعلى الرغم من النجاح الذي حققته عملية الإصلاح الأخيرة لدى كل من كازخستان وإندونيسيا وماليزيا وتركيا بفضل الوتيرة السريعة نسبيا التي سارت عليها، فإن

التحدى الأكبر الذي يواجه تلك البلدان في المستقبل القريب يتمثل في تبنِّي مجموعة من القواعـــد الدولية التي قد تصطدم بعوائق قانونية مما قد يستغرق وقتا أطول لتنفيذها وتطويرها.

المراجـــــــــــع

ASLAM, H. (2004), "Heterodox Measures and Corporate Crises in Malaysia", Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries, V.25, No.2, April 2004.

BAT (2005), Banks in Turkey 2004, BAT, Istanbul, 2002.

BAT (2003), Banks in Turkey 2002, Istanbul, 2001.

BAT (2000), Banks in Turkey 1999, Istanbul, May 2000.

Batunanggar, S. (2002), "Indonesia's Banking Crises: Lessons and the Way Forward", presented at the Banking Crises Resolution Conference.

Bank Indonesia (BI) (2002), Bank Indonesia Annual Report 2002, Bank Indonesia, Jakarta, 2002, http://www.bi.go.id.

Bank Indonesia (BI) Web Site (2005), http://www.bi.go.id,
BI (2000), Bank Indonesia Annual Report 2000, Bank Indonesia, Jakarta, 2000, http://www.bi.go.id.

BI (2000), "Quarterly Banking Report: Quarter IV 2000", Directorate of Banking Research and Regulation, BI, Jakarta, 2000, http://www.bi.go.id.

BI (1999), Bank Indonesia Annual Report 1999, Bank Indonesia, Jakarta, 2002, http://www.bi.go.id.

Bank Internasional Indonesia (BII), Bank Internasional Indonesia Annual Report 2003, Bank Internasional Indonesia, Jakarta, 2003.

Bank Negara Malaysia (BNM) Web Site (2005),
http://www.bnm.gov.my.

Banking Regulation and Supervision Agency (BRSA) (2005), http://www.bddk.org.tr.

BRSA (2003), Banking Sector Restructuring Programme: Progress Report VI, BRSA, Ankara, 21 April 2003, htpp://www.bddk.org.tr/en.

Fane, G. and McLeod, Ross H. (2001), "Banking Collapse and Restructuring in Indonesia, 1997-2001", Research School of Pacific and Asian Studies, The Australian National University, 2001.

Holelscher S., D. (1998), Banking System Restructuring in Kazakhstan, IMF Working Paper WP/98/96, 1998, http://www.imf.org.

International Monetary Fund (IMF) (2005a), Global Financial Stability Report, September 2005, Washington DC,
http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/2005/02/index.htm

IMF (2005b), Republic of Kazakhstan: Statistical Appendix, Country Report No. 05/239, 21 July 2005, http://www.imf.org.

IMF (2005c), IMF Country Report No. 05/163, May 2005, http://www.imf.org.

IMF (2005d), Public Information Notice (PIN) No. 05/38, 22 May 2005, http://www.imf.org.

IMF (2005e), LOI and MEFP, 26 April 2005, http://www.imf.org.

IMF (2003), Letter of Intent, Memorandum of Economic and Financial Policies, and Technical Memorandum of Understanding, Jakarta, Indonesia, March 18, 2003, http://www.imf.org.

IMF (2001), 'Malaysia: From Crises to Recovery', Occasional Paper No.207 by Meesook, K., Lee, II Houng, Liu, O., Khatri, Y., Tamirisam, N., Moore, M. and Kyrsi, Mark H., IMF, Washington DC, http://www.imf.org.

Nam, S. W. (1999), *Reform of the Financial Sector in East Asia*, School of Public Policy and Global Management, Korea Development Institute, Seoul, November 1999.

National Bank of Kazakhstan (NBK) Web Site (2005),
http://www.nationalbank.kz.

Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) (2001), *Economic Survey of Turkey.*

Savings Deposit Insurance Fund (SDIF) (2005), www.tmsf.org.tr.

Siregar, R. Y. (2002), Interest Rate Policy and Its Implications on the Banking Restructuring Programs in Indonesia During the 1997-Asian Financial Crisis: An Empirical Investigation, Working Paper No. 154, September 2002.

Wijaksana, D., (2003), JITF ends mandate, completes most tasks, The Jakarta Post, 19 December 2003, http://www.thejakartapost.com.